International Justice Forum
Against Genocide
Turkey – İstanbul

I.J.F.A.G

منتدى العدالة الدولي ضد الإبادة الجماعية
تركيا – إسطنبول

خيام الموت

الاستهداف الإسرائيلي الممنهج لخيام النازحين في دير البلح والمواصي - جريمة إبادة جماعية مستمرة في قطاع غزة

2023- 2025

إعداد

منتدى العدالة الدولي ضد الابادة الجماعية

تركيا - اسطنبول

يونيو 2025

مقدمة:

منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، يواصل الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ عدوان عسكري واسع النطاق ضد قطاع غزة، اتّسم بطابع ممنهج وغير مسبوق في حجم الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق السكان المدنيين. وقد أسفر هذا العدوان عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، غالبيتهم من النساء والأطفال، إلى جانب إصابة أعداد هائلة بجروح بليغة، وتدمير شبه كامل للبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومخيمات الإيواء، الأمر الذي تسبب في كارثة إنسانية غير مسبوقة.

ومن أبرز صور الجرائم المرتكبة، ما شهده القطاع من استهداف متعمد ومتكرر لخيام النازحين داخليًا، والذين فروا من منازلهم تحت القصف بحثًا عن ملاذ آمن. وقد وقعت هذه الهجمات في مناطق أعلنتها سلطات الاحتلال مسبقًا بأنها "مناطق آمنة"، مثل دير البلح، المواصي، ورفح، مما يكشف عن نية واضحة في إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية بين المدنيين، ويدحض المزاعم الإسرائيلية حول اتخاذها تدابير احترازية لحماية المدنيين.

إن هذا النمط من الهجمات، إلى جانب سياسات الحصار والتجويع والتهجير القسري الجماعي، يشكل انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، وقد يرقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بل وجرائم الإبادة الجماعية، الأمر الذي يستدعي تدخلاً دوليًا عاجلًا وجادًا لضمان المساءلة ووقف العدوان.

أهداف التقرير:

يهدف هذا التقرير إلى رصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة والمنهجية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق النازحين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، مع التركيز على ظاهرة استهداف الخيام ومناطق الإيواء التي صنّفتها سلطات الاحتلال ذاتها كمناطق "آمنة". ويسعى التقرير إلى تحليل هذه الانتهاكات في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني، لا سيما اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، وكذلك في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل إبراز مدى جسامتها وطبيعتها غير المشروعة.

كما يهدف التقرير إلى تقديم توصيات عملية وملحة إلى الجهات الدولية المعنية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة والمحاكم الدولية، لضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم، وتعزيز آليات الحماية الدولية للمدنيين، وإنصاف الضحايا وذويهم من خلال جبر الضرر وتقديم الدعم الإنساني والقانوني اللازم.

النزوح القسري وخداع "المناطق الآمنة":

في سياق العدوان العسكري واسع النطاق على قطاع غزة، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي نمطًا من النزوح القسري الجماعي على مئات الآلاف من السكان المدنيين، تحت تهديد القصف الجوي والمدفعي المستمر، والتدمير المنهجي للمنازل والأحياء السكنية. وبدلًا من توفير ممرات آمنة أو مناطق حماية فعلية وفقًا لما يقتضيه القانون الدولي الإنساني، عمدت سلطات الاحتلال إلى إصدار أوامر وتعليمات عسكرية تُرغم المدنيين على الانتقال إلى مناطق بعينها، وعلى رأسها منطقة المواصي الواقعة على الشريط الساحلي، بحجة أنها "مناطق آمنة".

غير أن الوقائع على الأرض، مدعومة بشهادات الناجين والتقارير الصادرة عن منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تكشف عن زيف هذه الادعاءات. فقد تحولت هذه المناطق المزعومة إلى أهداف مباشرة ومتكررة للهجمات العسكرية، التي شملت قصف خيام النازحين ومراكز الإيواء المؤقت، مما أسفر عن وقوع مئات الضحايا بين صفوف النساء والأطفال وكبار السن. إن هذه الممارسات تمثل نمطًا واضحًا من الخداع العسكري المتعمد، وتنطوي على انتهاك جسيم للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومبدأ عدم التعرض للأشخاص المشمولين بالحماية.

وتُعد سياسة الدفع القسري نحو مناطق معرضة للخطر، مع الإيهام بأنها آمنة، شكلاً من أشكال التهجير القسري المحظور بموجب المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، كما قد ترقى إلى جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية تستوجب المساءلة الدولية.

تقليص "المناطق الآمنة" وتحويلها إلى مصائد موت للنازحين

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها العسكري على قطاع غزة ضمن نمط ممنهج من جرائم الإبادة الجماعية، عبر القصف الواسع للبنية التحتية، واستهداف المدنيين ومراكز اللجوء، وفرض النزوح القسري في ظروف غير إنسانية. دفعت تلك القوات مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى مناطق محددة – أبرزها منطقة المواصي الساحلية – بزعم أنها "مناطق آمنة"، رغم افتقارها لأي مقومات للحياة أو حماية حقيقية.

ورغم تعريف القانون الدولي للمنطقة الآمنة بأنها مساحة مؤقتة لحماية المدنيين وتتطلب شروطًا إنسانية صارمة، فإن ما يسمى بـ"المنطقة الآمنة" في المواصي لم يتوفر فيها أي من تلك الشروط. ووفق تقارير صادرة بين يوليو وأغسطس ٢٠٢٤

عن الدفاع المدني الفلسطيني والأونروا، تقلصت مساحة هذه المناطق تدريجيًا من ١٣,١٥% إلى ٩,٥% فقط من قطاع غزة، وتضمنت في الغالب أراضٍ زراعية أو تجارية غير مؤهلة للسكن.

النازحون الذين لجأوا إلى المواصي عاشوا في خيام مهترئة وسط ظروف من الجوع، والمرض، والعطش، وتعرضوا رغم ذلك لهجمات متكررة، ما يؤكد أن التهجير لم يكن لحماية المدنيين، بل لزيادة معاناتهم ضمن سياسة إبادة ممنهجة. وقد حذّرت الوكالات الإنسانية من كارثية الوضع، ووصفت الأونروا الوضع في غزة بأنه "أيام سوداء"، مع غياب أي ملاذ آمن حقيقي.

استهداف خيام النازحين – وقائع موثقة وشهادات دامغة

تكشف المعطيات الميدانية والشهادات الحية والتقارير الصادرة عن منظمات حقوقية وإنسانية محلية ودولية، عن نمط ممنهج ومتكرر لاستهداف خيام ومراكز إيواء النازحين الفلسطينيين في مناطق دير البلح، والمواصي، ورفح، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد تم تنفيذ هذه الهجمات باستخدام الطائرات الحربية، المدفعية الثقيلة، والطائرات المسيّرة بدون طيار، في انتهاك واضح لقواعد القانون الدولي الإنساني، لا سيما مبدأ حماية السكان المدنيين ومرافق الإيواء المؤقتة في أوقات النزاع المسلح.

ووفقًا للتوثيقات الميدانية المجمعة حتى نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤، تم رصد ما لا يقل عن ٤١ هجومًا بريًا وجويًا وبحريًا استهدفت خيام النازحين تحديدًا، ما أسفر عن استشهاد ٣٥٥ مدنيًا فلسطينيًا، بينهم نساء وأطفال وكبار سن، إلى جانب إصابة نحو ٧٤٣ آخرين بجروح متفاوتة، في ظل أوضاع إنسانية كارثية وغياب شبه كامل للخدمات الطبية والإسعافية.

وفيما يلي عرض لأبرز المجازر التي تم توثيقها:

- ١٣ مارس ٢٠٢٤: استهدفت الطائرات الحربية الإسرائيلية خيامًا للنازحين داخل حرم مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، ما أدى إلى استشهاد عدد من المدنيين، بينهم صحفيون ونازحون لجأوا إلى المستشفى بحثًا عن الحماية، في جريمة تعكس الاستهتار الصارخ بالمرافق الطبية المحمية بموجب القانون الدولي.
- ١٤ يوليو ٢٠٢٤: قصفت قوات الاحتلال تجمعًا كبيرًا لخيام النازحين في منطقة المواصي غرب خان يونس، التي كانت قد صنّفتها إسرائيل سابقًا كـ"منطقة آمنة"، وأسفرت المجزرة عن استشهاد أكثر من ٩٠ مدنيًا، بينهم أطفال ونساء، واثنان من أفراد طواقم الدفاع المدني الذين كانوا يشاركون في جهود الإغاثة.
- ٢٧ مايو ٢٠٢٤: نفذ الاحتلال هجومًا مروعًا على خيام النازحين قرب مخازن وكالة الأونروا في رفح، ما أدى إلى استشهاد ما لا يقل عن ٤٠ مدنيًا، من بينهم عدد من الأطفال. وقعت هذه الجريمة رغم صدور أمر قضائي من محكمة العدل الدولية قبل أقل من ٤٨ ساعة من المجزرة، يطالب إسرائيل بوقف العمليات العسكرية في رفح.
- ٢٧ يونيو ٢٠٢٤: ارتُكبت مجزرة في منطقة الشاكوش غرب رفح، حيث استهدفت قوات الاحتلال خيام نازحين بقصف مباشر، ما أدى إلى استشهاد ٢٠ مدنيًا، وإصابة أكثر من ٥٠ آخرين بجروح، كثير منهم في حالة حرجة.

تشير هذه الوقائع إلى أن الاستهداف لم يكن عشوائيًا أو عرضيًا، بل جاء في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى نشر الرعب بين النازحين، وإجبارهم على التنقل المستمر أو الهروب دون وجهة، مما يفاقم من مأساة التهجير القسري، ويجعل هؤلاء المدنيين في حالة دائمة من انعدام الأمن وفقدان المأوى.

إن هذه الهجمات تمثل انتهاكًا صريحًا لعدد من القواعد العرفية الملزمة في القانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وقد ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستوجب الملاحقة والمساءلة الجنائية الدولية.

التحليل القانوني – انتهاك جسيم وصارخ لأحكام القانون الدولي الإنساني

إن استهداف خيام النازحين الفلسطينيين، ولا سيما في مناطق صنّفتها سلطات الاحتلال ذاتها كمناطق "آمنة"، يُعد خرقًا جسيمًا ومنهجيًا لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي، ويرقى إلى مستوى جرائم دولية تستوجب المساءلة الجنائية. ويمكن توضيح ذلك من خلال استعراض أبرز المرجعيات القانونية ذات الصلة:

١. اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩:

تُعد هذه الاتفاقية من الركائز الأساسية في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، وتنص بوضوح على حظر استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، وضرورة احترامها في جميع الأوقات.

- المادة ٣ المشتركة: تحظر "الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، ولا سيما القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب"، بحق الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، مثل السكان المدنيين والنازحين.
- المادة ٣٣: تحظر بشكل صريح العقوبات الجماعية وأعمال الانتقام ضد السكان المدنيين، كما تمنع تدمير الممتلكات ما لم تبرره ضرورات عسكرية ملحة، وهو ما لا ينطبق على خيام ومراكز إيواء النازحين.

٢. البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف:

- يُلزم أطراف النزاع بضرورة التمييز الصارم بين المدنيين والمقاتلين، وعدم استخدام السكان المدنيين كأدوات ضغط أو أهداف عسكرية.
- يحظر الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة، وكذلك الأعمال الانتقامية ضد المدنيين، وهو ما ينطبق على نمط الاستهداف الممنهج لخيام النازحين.

٣. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨:

- يعرّف الهجمات المتعمدة على السكان المدنيين، وعلى البنية التحتية الإنسانية مثل المستشفيات ومراكز الإيواء، بأنها جرائم حرب بموجب المادة (٨).
- كما تنص المادة (٧) على أن الأفعال الممنهجة الموجهة ضد مجموعة سكانية مدنية، بما يشمل القتل والتعذيب والاضطهاد والتهجير القسري، تندرج تحت الجرائم ضد الإنسانية.

المادة (٦) تعرف جريمة الإبادة الجماعية، وتشمل أفعالاً مثل:

- القتل الجماعي بحق أفراد جماعة قومية أو إثنية أو دينية.
- إلحاق أذى جسدي أو نفسي جسيم بأفراد تلك الجماعة.

فرض ظروف معيشية قاسية تستهدف تدمير الجماعة كليًا أو جزئيًا، كما هو حاصل مع سكان غزة الذين حُرموا من مقومات الحياة الأساسية بفعل الاستهداف الممنهج.

٤. قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤:

نص القرار، في سياق دعوى رفعتها جمهورية جنوب أفريقيا، على وجوب وقف إسرائيل الفوري للعمليات العسكرية في مدينة رفح، مع التأكيد على أن بعض الأفعال الجارية قد ترقى إلى الإبادة الجماعية.
رغم الطبيعة الملزمة لهذا القرار بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن قوات الاحتلال تجاهلت القرار واستمرت في ارتكاب انتهاكات مروعة بحق المدنيين، لا سيما في المناطق التي يُفترض أن تكون آمنة.

إن مجموع هذه الانتهاكات لا يمكن النظر إليها بمعزل عن سياق العدوان الأوسع، حيث يتكرر النمط ذاته من الاستهتار بالقانون الدولي، وتغييب مبادئ الإنسانية، مما يُشكّل أساسًا قويًا لملاحقة المسؤولين الإسرائيليين أمام القضاء الدولي المختص، سواء من خلال المحكمة الجنائية الدولية أو عبر آليات المساءلة الأممية الأخرى.

المسؤولية الدولية والمجتمعية – التزامات قانونية وأخلاقية مُلحّة

في ظل الجرائم والانتهاكات الجسيمة المستمرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في قطاع غزة، تتحمل المجموعة الدولية – وعلى وجه الخصوص الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ – مسؤولية قانونية وأخلاقية واضحة للتحرك الفوري والفعّال من أجل وقف هذه الجرائم، ومحاسبة مرتكبيها، وضمان عدم تكرارها.

تنص المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف على التزام الأطراف المتعاقدة بـ "احترام الاتفاقية وضمان احترامها في جميع الأحوال"، مما يعني أن واجب التحرك لا يقتصر على الدول المنخرطة مباشرة في النزاع، بل يشمل المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الدول التي تدّعي الحياد. هذا الالتزام يتطلب إجراءات ملموسة تتجاوز حدود الإدانة الخطابية، وتشمل فرض العقوبات، ووقف تصدير السلاح، وتفعيل آليات التحقيق والمساءلة الدولية.

إن استمرار بعض الدول في تزويد إسرائيل بالأسلحة والمعدات العسكرية، رغم الإدراك الكامل باستخدامها في ارتكاب انتهاكات ممنهجة ضد المدنيين، لا يمثل فقط خرقًا للمعايير القانونية الدولية، بل يشكّل شكلًا من أشكال التواطؤ أو المشاركة غير المباشرة في ارتكاب الجرائم، ويعرض تلك الدول للمساءلة بموجب القانون الدولي.

كذلك، فإن الصمت الدولي أو التراخي في اتخاذ إجراءات رادعة يشجع على الإفلات من العقاب، ويقوّض منظومة العدالة الدولية، ويبعث برسالة خطيرة مفادها أن الجرائم الكبرى يمكن أن تمر دون مساءلة إذا ارتُكبت من قبل دول قوية أو مدعومة سياسيًا.

وبناءً عليه، فإن المجتمع الدولي – بما في ذلك الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، والدول ذات النفوذ – **مطالب باتخاذ خطوات فورية وجادة، من بينها:**

- وقف جميع أشكال الدعم العسكري والسياسي لإسرائيل.
- فتح تحقيقات دولية مستقلة ومحايدة في الجرائم المرتكبة.
- تفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- دعم جهود جبر الضرر وتعويض الضحايا الفلسطينيين، ماديًا ومعنويًا.

إن عدم الوفاء بهذه الالتزامات لا يمثل فقط إخفاقًا قانونيًا، بل إخفاقًا أخلاقيًا يهدد أسس النظام الدولي القائم على حماية حقوق الإنسان وكرامة الشعوب.

شهادات وتقارير دولية – أدلة دامغة على حجم الكارثة والانتهاكات

تشير التقارير الدولية والشهادات الميدانية إلى حجم الكارثة الإنسانية والانتهاكات الجسيمة التي لحقت بالمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وخاصة النازحين، نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة. وقد صدرت عن جهات دولية موثوقة بيانات تؤكد زيف الادعاءات الإسرائيلية بشأن توفير مناطق آمنة، وتوثق استخدام أدوات فتاكة بحق المدنيين، وتُظهر حجم الدمار غير المسبوق الذي طال مختلف جوانب الحياة.

- **الأمم المتحدة:** أدانت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تقليص المساحات "الآمنة" في قطاع غزة إلى ما لا يتجاوز ٩,٥% من إجمالي مساحة القطاع، وهو ما زاد من معاناة النازحين وأفقدهم الحد الأدنى من الحماية. وقد حذرت الأونروا من أن هذه المساحات لم تعد قادرة على استيعاب الأعداد الهائلة من النازحين، في ظل غياب البنية التحتية والخدمات الأساسية.

- **المنظمات الحقوقية الدولية:** وثّقت منظمات دولية بارزة، من بينها هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية (أمنستي)، استخدام القوات الإسرائيلية أسلحة متفجرة واسعة النطاق في مناطق مكتظة بالسكان، بما في ذلك خيام ومراكز إيواء مؤقتة، وهو ما يشكل انتهاكًا لمبدأ التناسب والتمييز في القانون الدولي الإنساني. كما أكدت هذه المنظمات أن الهجمات كانت ممنهجة وغير مبررة عسكريًا.
- **شهادات الناجين وشهود العيان:** قدّم عدد من الناجين روايات مروعة حول ما جرى في المناطق المستهدفة. وقد أفادوا بأن الدبابات الإسرائيلية تعمّدت دهس خيام النازحين خلال توغلها في المناطق المدنية، وقامت بدهس مدنيين أثناء محاولتهم الفرار، مما يكشف عن استهداف مباشر للمدنيين العزل، خلافًا لكل قواعد الاشتباك المتعارف عليها.

ملحق بصري – خرائط وصور أقمار صناعية توثّق تقلص المناطق الآمنة واستهداف النازحين

يوفر هذا الملحق مجموعة من الأدلة البصرية الموثقة، تُظهر تقلص ما يُسمى بـ "المناطق الآمنة" في قطاع غزة، وشدة القصف الذي طال خيام النازحين والمرافق المدنية، وذلك استنادًا إلى صور الأقمار الصناعية، الخرائط التحليلية، والشهادات المصورة.

١. تقلص المساحات الآمنة (خريطة ١)

- المصدر: الأمم المتحدة – بيانات الأقمار الصناعية
- توضح الخريطة الانخفاض التدريجي في المساحة المصنفة "آمنة":
  - يوليو ٢٠٢٤: ٤٨ كم² (١٣,١٥% من القطاع)
  - أغسطس ٢٠٢٤: ١١%
  - سبتمبر ٢٠٢٤: ٩,٥% (تضم مناطق زراعية وخدماتية)

٢. كثافة القصف في دير البلح والمواصي (خريطة ٢)

- المصدر: برنامج رصد النزاعات – مشروع "ذاكرات"
- النقاط الحمراء تُظهر الهجمات على خيام النازحين والمستشفيات، خاصة في مستشفى شهداء الأقصى ومنطقة المواصي.

٣. صور أقمار صناعية توثق الدمار

- صورة (١): خيام المواصي قبل وبعد القصف (ديسمبر ٢٠٢٤)
  - المصدر: Maxar Technologies
    - اختفاء نحو ٨٥% من الخيام

- صورة (٢): قصف مستشفى شهداء الأقصى (يناير ٢٠٢٤)
  - المصدر: صور "بي بي سي" بالأقمار الصناعية
  - أضرار هيكلية كبيرة نتيجة ٧ غارات متتالية

٤. تحليل قانوني بالصور

- انتهاك مبدأ التمييز:
  - خيام نازحين ومحيط مستشفيات بلا أهداف عسكرية مجاورة
- استخدام أسلحة غير متناسبة:
  - حفريات بعمق ٩ أمتار تدل على قنابل شديدة التدمير في مناطق مأهولة
  -

٥. شهادات مصورة

- فيديو (١): استهداف خيام نازحين في رفح (يونيو ٢٠٢٤)
  - المصدر: "يونيسف"
  - يُظهر القصف بصواريخ أباتشي واندلاع حرائق

خارطة توضيحية للمناطق التي زعمت قوات الاحتلال الإسرائيلي أنها آمنة للجوء المدنيين.

أبرز الانتهاكات لاستهداف خيام النازحين داخل مستشفى شهداء الأقصى – دير البلح

يُعد مستشفى شهداء الأقصى الحكومي، الواقع شرق مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، أحد المستشفيات الرئيسية التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، وقد تحول إلى ملاذ رئيسي للنازحين بعد فرض الاحتلال الإسرائيلي مناطق إخلاء قسرية في محيطه. ورغم تصنيفه كمرفق مدني محمي بموجب القانون الدولي، تعرض المستشفى وساحاته ومحيطه

لسلسلة طويلة من الهجمات الإسرائيلية المباشرة، استهدفت خيام النازحين داخله، في انتهاك صارخ لأبسط قواعد الحماية الدولية.

في ١٤ يناير ٢٠٢٤، شنت طائرات الاحتلال غارة على خيام للنازحين ومنزل في دير البلح، أسفرت عن استشهاد ٩ مواطنين وإصابة آخرين. وفي ١٣ مارس ٢٠٢٤، استهدف طيران الاحتلال خيمة داخل أسوار المستشفى نفسه، ما أدى إلى استشهاد ٤ مواطنين، وإصابة ١٧ آخرين، من بينهم صحافيون هم نافذ أبو لبدة، إبراهيم لبد، سعيد جرس، حازم أبو دحروج، ومحمد أبو دحروج مزيد. أدان مكتب الإعلام الحكومي في غزة هذه المجزرة، مؤكداً أن القصف استهدف بشكل مباشر خيامًا للصحافيين والنازحين داخل حدود المستشفى.

لاحقًا، في ٢٢ يوليو ٢٠٢٤، تكرر القصف الإسرائيلي على خيام النازحين داخل أسوار المستشفى، ما أدى إلى وقوع عدد من الشهداء والجرحى. وتبع ذلك في ٤ أغسطس ٢٠٢٤ هجوم جوي جديد استهدف ساحة المستشفى، مما أسفر عن اندلاع حرائق ضخمة، واستشهاد ٥ مواطنين، إضافة إلى إصابة ١٥ آخرين بجروح مختلفة. أكد الناطق باسم المستشفى أن هذه هي المرة الثالثة التي يتعرض فيها نازحون داخل المستشفى للقصف المباشر.

وفي ٥ سبتمبر ٢٠٢٤، نفذ الاحتلال مجزرة جديدة بقصفه خيام النازحين البدائية في المستشفى، التي سبق وصنفها الاحتلال نفسه "منطقة آمنة"، مما أدى إلى استشهاد ٤ فلسطينيين، معظمهم من النساء والأطفال، وإصابة آخرين. ثم، في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤، أطلقت طائرات أباتشي الإسرائيلية النار على خيام للنازحين داخل المستشفى، ما تسبب باستشهاد اثنين وإصابة آخرين، إلى جانب تدمير عدد كبير من الخيام.

في ٧ أكتوبر ٢٠٢٤، تكرر القصف مجددًا على ساحة المستشفى، وأسفر عن عدد من الإصابات، بينهم أطفال نُقلوا للعلاج داخل المستشفى. وبعد أسبوع، في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٤، ارتكبت قوات الاحتلال **المجزرة السابعة في نفس الموقع**، عبر تنفيذ ثلاث غارات جوية متتالية على خيام النازحين داخل المستشفى، أدت إلى استشهاد عدد من المواطنين وإصابة العشرات، فيما اندلعت حرائق كبيرة طالت أكثر من ٣٠ خيمة، وامتدت النيران إلى أجزاء من المستشفى.

ووفق شهادات من الدفاع المدني وشهود عيان، تسبب القصف بانفجار أنابيب غاز، مما أدى إلى اشتعال النيران بالخيام، وحرق عدد من النازحين أحياءً داخلها. كما تداولت وسائل التواصل الاجتماعي مشاهد مأساوية لنازحين يلوحون بأيديهم وسط ألسنة اللهب، دون أن يتمكن أحد من إنقاذهم.

وأكد الناطق باسم مستشفى شهداء الأقصى أن أعدادًا كبيرة من الشهداء والمصابين سقطوا نتيجة استهداف الخيام، فيما وصف المكتب الإعلامي الحكومي في غزة هذا القصف بأنه **جريمة محرقة جديدة ضمن جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين**. وأشار إلى أن الغارات السبع المتكررة على خيام النازحين داخل المستشفى أسفرت حتى ذلك التاريخ عن استشهاد ٤ مدنيين، ووقوع أكثر من ٧٠ إصابة، بينها حالات خطرة.

في ٩ نوفمبر ٢٠٢٤، وقع القصف الثامن، حين استهدفت طائرة مروحية خيمة للنازحين داخل أسوار المستشفى، ما تسبب بتدمير ٦ خيام مجاورة، واندلاع حرائق واسعة النطاق، أدت إلى استشهاد ٣ فلسطينيين وإصابة ٢٦، بينهم ثلاثة صحفيين بجروح متفاوتة. وأكد المكتب الإعلامي أن الاستهداف طال خيامًا لصحافيين ونازحين على نحو متكرر.

أما الهجوم التاسع فوقع في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٤، حين قصفت طائرات الاحتلال خيامًا للنازحين غرب دير البلح، أسفر عن استشهاد مواطنَين، وإصابة آخرين، بينهم نساء وأطفال نُقلوا إلى المستشفى.

وسبق كل ذلك، في ٤ يناير ٢٠٢٤، استهدفت مدفعية الاحتلال خيمة نازحين قرب شارع مستشفى شهداء الأقصى، تزامنًا مع إطلاق نار كثيف من الآليات العسكرية. كما في ١٤ يناير ٢٠٢٥، قُتل ٩ مدنيين بقصف خيام في دير البلح، ثم في ١٦ يناير ٢٠٢٥، قُصفت خيام نازحين في منطقة البصة غرب المدينة، ما أدى إلى اندلاع حرائق وسقوط شهداء وجرحى.

تُبرز هذه الاعتداءات المتكررة والممنهجة على النازحين داخل المستشفى **سلوكًا ثابتًا من استهداف المدنيين** في أماكن يُفترض أنها ملاذات آمنة، وفقًا للتصنيف الذي فرضه الاحتلال نفسه. وتدل على نية متعمدة لإيقاع أكبر قدر

من الخسائر البشرية في صفوف النازحين، في خرق صارخ لأحكام اتفاقيات جنيف، وخصوصًا ما يتعلق بحماية المستشفيات والمرافق الصحية واللاجئين داخليًا.

إن سلسلة الهجمات على مستشفى شهداء الأقصى تُشكّل واحدة من أبرز الأدلة على استخدام "المناطق الآمنة" كأداة خداع ميدانية تمهد لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويفرض هذا النمط من الجرائم تحركًا دوليًا عاجلاً لمساءلة قادة الاحتلال، وضمان حماية المدنيين ومرافق الرعاية الصحية، التي تحوّلت إلى أهداف في حرب لا تميز بين عسكري ومدني.

أبرز الانتهاكات لاستهداف خيام النازحين في منطقة المواصي - خان يونس

تمتد منطقة المواصي على طول الشريط الساحلي لقطاع غزة، من جنوب غرب مدينة دير البلح مرورًا بغرب خان يونس وصولًا إلى غرب رفح. وتُعد من المناطق الرملية التي اشتهرت بأراضيها الزراعية ومياهها الجوفية العذبة، غير أنها تحولت بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إلى أراضٍ قاحلة، وبؤرة مركزية للنازحين الفلسطينيين. فقد صنّفها جيش الاحتلال على أنها "منطقة آمنة" ودعا المدنيين الفلسطينيين للجوء إليها بعد تهجيرهم قسرًا من مناطق القتال.

رغم تصنيفها كمكان آمن، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي نفذت سلسلة من الهجمات الوحشية ضد خيام النازحين في المواصي، كان أبرزها:

- ٢٤ يناير ٢٠٢٤: استهداف مباشر لخيام النازحين غرب خان يونس، ما أدى إلى وقوع شهداء وجرحى.
- ٢٠ فبراير ٢٠٢٤: نفذت القوات الإسرائيلية هجومًا بريًا تحت غطاء من القصف الجوي الكثيف في المواصي غرب خان يونس، أسفر عن استشهاد ١١ فلسطينيًا، بينهم ٣ طفلات و٣ نساء، واستُهدف مقر تابع لأطباء بلا حدود.
- ١٠ مارس ٢٠٢٤: أطلقت المدفعية الإسرائيلية عدة قذائف على خيام النازحين غرب مدينة حمد، مما أدى إلى استشهاد ١٤ مواطنًا، من بينهم أطفال ونساء وأشخاص من ذوي الإعاقة.
- ٢٦ مارس ٢٠٢٤: غارة جوية استهدفت خيامًا غرب خان يونس، أسفرت عن عدد من الشهداء والجرحى.
- يوليو ٢٠٢٤: قصف مكثف على منطقة مكتظة بالنازحين في شارع النصف، أدى إلى استشهاد أكثر من ٩٠ فلسطينيًا، نصفهم من الأطفال والنساء، وإصابة ٣٠٠ آخرين، بينهم أفراد من الدفاع المدني استُهدفوا مباشرة أثناء تأدية عملهم.
- ٥ سبتمبر ٢٠٢٤: قصف استهدف خيمة للنازحين، أدى إلى استشهاد فلسطيني وإصابة أكثر من عشرة.
- ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤: استهدفت أربعة صواريخ خيامًا في المواصي، ما أدى إلى استشهاد ٤٠ شخصًا على الأقل وإصابة ٦٠ آخرين، واشتعلت النيران في نحو ٢٠ خيمة.
- ١٣ سبتمبر ٢٠٢٤: استُهدفت خيام النازحين مجددًا في المواصي رغم إعلان الاحتلال أنها مناطق آمنة، ما أدى إلى تدمير الخيام وإصابة عدد كبير من السكان.
- ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤: قصف صاروخي استهدف تجمعًا لخيام النازحين ومخبزًا يرتاده السكان، وأسفر عن استشهاد ٦ مواطنين وإصابة ٨ آخرين.

- ١٥ نوفمبر ٢٠٢٤: قصف على منطقة بئر زنون شمال خانيونس أدى إلى تدمير خيام وإلحاق أضرار جسيمة باللاجئين.
- ٤ ديسمبر ٢٠٢٤: استهدفت القوات الإسرائيلية ٢١ خيمة تؤوي نازحين شمال غرب خان يونس، مما أدى إلى استشهاد ٢٣ شخصًا، بينهم أطفال وامرأتان، وإصابة ١٨ آخرين.
- ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤: قصف قرب المستشفى البريطاني غرب خان يونس أدى إلى استشهاد ٨ وإصابة أكثر من ٢٠، معظمهم من النساء والأطفال.
- ٢ يناير ٢٠٢٥: استُهدفت خيام نازحين مجددًا في المواصي، وأسفر القصف عن استشهاد ١٠ نازحين وإصابة ١٥ آخرين، بينهم نساء وأطفال.
- ٨ يناير ٢٠٢٥: قُصفت خيمة تؤوي نازحين غرب خان يونس بطائرة مسيّرة، ما أدى إلى استشهاد خمسة أطفال.
- ١٨ يناير ٢٠٢٥: استُهدفت خيام لعائلة نازحة في خان يونس، ما أسفر عن استشهاد خمسة أفراد من عائلة واحدة.

أثبتت هذه الوقائع، بشهادات الدفاع المدني والمؤسسات الحقوقية، أن قوات الاحتلال انتهكت بشكل صارخ مبادئ التمييز والتناسب والحيطة التي نص عليها القانون الدولي الإنساني. إن هذه الهجمات الممنهجة ضد أماكن يفترض أنها آمنة تشكل نمطًا واضحًا من جرائم الحرب، بل وترقى إلى جريمة الإبادة الجماعية، حيث لم تقتصر على مواقع عسكرية بل استهدفت مدنيين بحتًا، بمن فيهم الأطفال والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة في خيام مؤقتة لا توفر لهم أدنى درجات الحماية.

أبرز الانتهاكات لاستهداف خيام النازحين في منطقة مواصي رفح

تشكل منطقة المواصي غرب مدينة رفح واحدة من المناطق التي صنّفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي كمناطق "آمنة"، ودعت المدنيين الفلسطينيين إلى اللجوء إليها هربًا من القصف والعمليات العسكرية التي تجتاح قطاع غزة. غير أن الوقائع على الأرض، كما تكشف سلسلة من المجازر المتكررة، تُظهر بجلاء أن هذا التصنيف لم يكن سوى خدعة عسكرية تهدف إلى تجميع أكبر عدد من النازحين في مناطق مكشوفة لتسهيل استهدافهم.

في يوم الأحد الموافق ٢١ يناير ٢٠٢٤، وسّعت قوات الاحتلال الإسرائيلي من نطاق عملياتها البرية، حيث وصلت إلى أقصى المناطق الشمالية الغربية من رفح، وتحديدًا عند تلة أبو عطايا. هناك، قامت إحدى الآليات العسكرية باحتلال التلة، وأطلقت عدة قذائف صوتية باتجاه مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر. أثناء تجمّع عدد من النازحين

في المنطقة، أطلقت الآلية قذيفة متفجرة تجاههم، ما أسفر عن استشهاد ٢٥ مواطنًا وإصابة ٢٠ آخرين. هذا الحدث دفع مئات النازحين إلى النزوح مجددًا خوفًا من تكرار المجزرة.

وفي ٢ مارس ٢٠٢٤، ارتكبت طائرات الاحتلال مجزرة جديدة حين قصفت خيام النازحين في مدينة رفح، تحديدًا بجوار بوابة مستشفى الإمارات للولادة في منطقة تل السلطان، ما أدى إلى استشهاد ١١ مواطنًا وإصابة نحو ٥٠ آخرين، بينهم عدد كبير من الأطفال. ومن بين الشهداء المسعف عبد الفتاح أبو مرعي، الذي كان يؤدي مهامه داخل المستشفى.

أما في ٢٧ مايو ٢٠٢٤، فقد قامت الطائرات الحربية بقصف مخيم نزوح أنشئ حديثًا قرب مخازن وكالة الأونروا شمال غربي رفح، ما أسفر عن استشهاد ما لا يقل عن ٤٠ مواطنًا وإصابة عدد كبير آخر. ونظرًا لتعطل مستشفى أبو يوسف النجار المركزي، الذي يقع ضمن مناطق التهجير القسري، اضطر المسعفون إلى نقل الضحايا إلى مستشفى ناصر في خانيونس ومستشفيات ميدانية أخرى. أظهرت الصور والفيديوهات جثثًا متفحمة ومقطعة، في مشهد مروع.

جاء هذا القصف بعد أقل من ٥٤ ساعة من صدور قرار عن محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٢٤، يطالب إسرائيل بوقف هجومها على رفح. ورغم القرار، استمر العدوان، مما أثار إدانات واسعة، من بينها إدانة المملكة العربية السعودية ودولة قطر اللتين اعتبرتا القصف تحديًا صارخًا للشرعية الدولية.

في ١٩ يونيو ٢٠٢٤، استهدفت قوات الاحتلال خيام النازحين في مواصي رفح، ما أدى إلى استشهاد ٧ فلسطينيين وإصابة العشرات، واندلاع حرائق كبيرة. وبعدها بيومين، في ٢١ يونيو ٢٠٢٤، اعتلت دبابتان من نوع ميركافا تلة

مقابلة لمنطقة الشاكوش، وقصفت خيام النازحين، فاستشهد ٢٥ شخصًا وأصيب ٥٠ آخرون، مع احتراق عدد من الخيام.

وفي مساء يوم ٢٧ يونيو ٢٠٢٤، نفذ جيش الاحتلال هجومًا جديدًا على منطقة الشاكوش، حيث كانت الخيام مكتظة بالنازحين. أسفر القصف عن استشهاد ٢٠ مواطنًا وإصابة ٥٠ آخرين. وأفاد شهود عيان أن الدبابات دخلت دون سابق إنذار، ودهست عددًا من الخيام، فيما فتح الجنود النار عشوائيًا على المدنيين. تسببت الغارات في نزوح جماعي لما لا يقل عن ٥٠٠٠ شخص وفق الأمم المتحدة.

وفي ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، شنّت قوات الاحتلال هجومًا مدفعيًا وجويًا على منطقة الشاكوش. أدى القصف إلى استشهاد ١٣ مواطنًا وإصابة آخرين، من بينهم صحفيون. كما دمرت القوات نحو ٥٠٠٠ دونم من الدفيئات الزراعية، آخر المساحات المزروعة في القطاع.

في ٩ سبتمبر ٢٠٢٤، أطلقت الآليات العسكرية نيرانها بشكل عشوائي على خيام النازحين، مما أدى إلى مجزرة جديدة، تبعتها مجازر أخرى بتاريخ ٢٣ و٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤، حين قصفت طائرات الاحتلال خيامًا في المواصي، وأوقعت شهداء وجرحى.

طالما بررت قوات الاحتلال هذه المجازر بوجود عناصر من حماس في المنطقة، لكنها لم تقدم أي دليل ملموس. وتشير التحقيقات الحقوقية إلى أن إسرائيل كانت على علم بوجود مدنيين في تلك المناطق، بل إنها تعمدت تنفيذ الغارات خلال ساعات الذروة، حيث كانت التجمعات البشرية في أوجها، مما يدل على نية مسبقة لإيقاع أكبر عدد من الضحايا.

وتؤكد منظمات حقوق الإنسان أن هذه الجرائم تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، خاصة لمبادئ التمييز، والتناسب، والاحتياط. كما أن التزام إسرائيل بهذه القواعد هو التزام قانوني وأخلاقي لا يمكن التذرع بذرائع أمنية لتجاوزه.

تدعو المنظمات الدولية إلى وقف إمداد إسرائيل بالسلاح، وفتح تحقيقات دولية لمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم، وتوفير الحماية الفورية للمدنيين، ووقف سياسة الإفلات من العقاب، التي تُغذي استمرار جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

التوصيات:

١. **دعوة مجلس الأمن الدولي** إلى عقد جلسة طارئة لاتخاذ تدابير فورية وملموسة لوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، بما يشمل إصدار قرارات ملزمة لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين.

٢. **المطالبة بإحالة الجرائم المرتكبة في قطاع غزة** إلى المحكمة الجنائية الدولية بصورة عاجلة، لضمان محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وفقًا لأحكام القانون الدولي.

٣. **تحميل القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين المسؤولية القانونية** عن الجرائم الموصوفة بالإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

٤. **المطالبة بتوفير حماية دولية فورية وشاملة للمدنيين الفلسطينيين** في قطاع غزة، من خلال نشر بعثات مراقبة أو قوات حماية أممية، وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية.

٥. **فرض عقوبات دولية رادعة على إسرائيل**، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة والمعدات العسكرية، وقطع العلاقات مع المؤسسات المشاركة في ارتكاب أو دعم الانتهاكات.

٦. **دعم وتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية** التي تطالب بوقف الأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة، وضمان التزام إسرائيل بتلك القرارات تحت طائلة المساءلة الدولية.

٧. **تأمين ممرات إنسانية آمنة وعاجلة لتقديم المساعدات الإغاثية** للنازحين والمدنيين المتضررين، وضمان وصول المساعدات دون عوائق.

٨. **البدء بخطة شاملة لإعادة إعمار قطاع غزة**، تشمل إصلاح وتطوير البنى التحتية المدمرة، وعلى رأسها المستشفيات والمدارس والمرافق الحيوية.

٩. **حث الدول ذات التأثير على الساحة الدولية** على وقف كل أشكال الدعم السياسي والعسكري لإسرائيل، والذي يسهم في استمرار العدوان وانتهاك القانون الدولي.

١٠. **تأييد الجهود الدولية الرامية إلى منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة**، تعزيزًا للحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة

الخاتمة

يخلص هذا التقرير إلى أن النازحين الفلسطينيين في قطاع غزة يتعرضون لاستهداف مباشر وممنهج داخل خيامهم ومناطق لجوئهم، في انتهاك صارخ لكافة الأعراف والقوانين الدولية، وعلى رأسها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن هذا النمط المتكرر من الهجمات، الذي يجمع بين القتل العمد، والتهجير القسري، وتدمير مقومات الحياة، يشكّل جريمةً مكتملة الأركان ترتقي إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بل وجريمة إبادة جماعية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لا يمكن تفسير هذا الاستهداف إلا باعتباره جزءًا من سياسة ممنهجة تهدف إلى تفريغ قطاع غزة من سكانه، وإخضاعهم لمعاناة جماعية تنال من كرامتهم وحقهم في الحياة والوجود. كما أن استمرار تجاهل النداءات الدولية، وتحدي القرارات القضائية الصادرة عن الهيئات الأممية، وعلى رأسها محكمة العدل الدولية، يدل على إرادة واضحة للإفلات من العقاب وغياب أي رادع قانوني أو أخلاقي لدى سلطات الاحتلال.

من هنا، فإن حجم المأساة، وخطورة الانتهاكات الموثقة، يفرضان على المجتمع الدولي، بكافة أطيافه ومؤسساته، واجبًا أخلاقيًا وقانونيًا بالتدخل الفوري والفعّال، من خلال:

- وقف العدوان فورًا، وتوفير حماية دولية عاجلة وشاملة للمدنيين.
- إحالة الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.
- فرض عقوبات دولية رادعة على إسرائيل، خاصة في مجالات التسليح والدعم السياسي.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير مشروط إلى النازحين والمناطق المنكوبة.
- البدء بمسار دولي عادل لجبر الضرر وإنصاف الضحايا، ماديًا ومعنويًا، في إطار محاسبة عادلة وشاملة.

إن تجاهل هذه الكارثة لن يؤدي فقط إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب، بل سيقوّض الأسس التي قام عليها القانون الدولي، ويهدد الأمن والسلم الدوليين. إن ساعة التحرك قد حانت، ولا بد من موقف دولي واضح وحازم يُنقذ ما تبقى من الأرواح والكرامة الإنسانية في قطاع غزة.

فلسطينية تنظر بحزن إلى حطام الخيام بعد ليلة من الرعب في محيط «مستشفى شهداء الأقصى

صورة مؤلمة لمشهد خيام النازحين المحترقة في محيط «مستشفى شهداء الأقصى

عدد من الخيام اشتعلت فيها النيران في حين حاول بعض الفلسطينيين بيأس إخمادها

رجال الإنقاذ يحاولون إخماد النيران

فلسطينيون يتفقدون خياماً مؤقتة مُدمَّرة في مخيم للنازحين داخلياً في مباني «مستشفى الأقصى» بعد أن تعرَّضت المنطقة لغارة جوية إسرائيلية في دير البلح

فلسطينيون يحاولون السيطرة علي النيران بعد غارة إسرائيلية على منطقة خيام في ساحة مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح بقطاع غزة

فلسطينيون يتفقدون خياماً مؤقتة مُدمَّرة في مخيم للنازحين داخلياً في مباني «مستشفى الأقصى» بعد أن تعرَّضت المنطقة لغارة جوية إسرائيلية في دير البلح

قوات الاحتلال الإسرائيلي قصفت مجمع للخيام في مستشفى شهداء الأقصى

فلسطينيون يفرون من نيران حريق خيام النازحين فى دير البلح

طفلة تحمل شقيقها الصغير وتمرّ من وسط أثار الحرائق بحثاً عن عائلتها في دير البلح

صورة مؤلمة لمشهد خيام النازحين المحترقة في محيط «مستشفى شهداء الأقصى

الجيش الإسرائيلي قصف للمرة السابعة خيام النازحين في «مستشفى شهداء الأقصى» منذ بدء العدوان على قطاع غزة

النيران اشتعلت جراء الغارة الإسرائيلية علي خيام النازحين فى دير البلح

فلسطينيون يبحثون عن ناجين في محيط الدمار وآثار الحرائق